

قوانين . هراسيم . قرارات ، الخ

قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٩

بالموافقة على الاتفاق الموقع بباريس في ٣١ أكتوبر سنة ١٣٨
بتعديل المعاهدة الصحية الدولية المؤرخة ٢١ يونيو سنة ١٩٢٦

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدق
وأصدرناه :

شادة وحيدة - لوافق على الاتفاق المالحق بهذا الموقع في
في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ بتعديل المعاهدة الصحية الدولية المؤرخة
سنة ١٩٢٦

نقرر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة
وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر برأى المنزه في غرة جمادى الآخرة سنة ١٣٥٨ (١٨ يولي سنة ١٩٣٩)

ر

بإمارة حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

لوزير الخارجية

محمد الفتاح يحيى

قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد في حساب احتياطي الطوارئ

نحن فاروق الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدق
وأصدرناه :

شادة ١ - لفتح في حساب احتياطي الطوارئ اعتماد قدره ٥٠٠٠٠٠
(أربعمائة ألف جنيه) لشراء أدوات ومهمات للطوارئ .

لؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

سينشر نص الاتفاق فيما بعد مع مرسوم الإصدار .

لويوان جلالة الملك

لفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم

لأذن الى :

حضرة الاستاذ محمد كامل عبد الرحيم ، الوزير المفوض المتولى إدارة
الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية .

في قبول وحمل :

لشأن بولونيا ويستيتوتا من طبعة براند أوفيسيه ، الذى منحه من الحكومة
اليونانية في سنة ١٩٣٩

لفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم

لأذن الى :

حضرة الاستاذ موسى زرماني ، المحامى بالقاهرة .

في قبول وحمل :

لشأن الانتصار من طبعة أوفيسيه ، الذى منحه من الحكومة التونسية
في سنة ١٩٣٥

لفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم

لأذن الى :

حضرة صاحبة العصمة السيدة وحيدة هانم ، حرم صاحب العزة عباس
سيد احمد بك محافظ القنال

في قبول وحمل :

لوصية الشرف الذهبية من الطبقة الأولى للنسبات "كيم بوا" التى
منحتها هذا العام من حكومة الامم .

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

ننشر بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ٥ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١١٠,٦٣٥ ج. م (مائة وعشرة آلاف وستمئة وخمسة وثلاثون جنياً) لتسوية الخسائر الناتجة عن التسليف على القمح وعن تصدير القمح للتأرجح في موسم سنة ١٩٣٧ وتسوية الرسوم الجمركية على القمح والدقيق الأجنبي الذي وزع في المدن لمكافحة الغلاء .

ل يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - نهي وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نصم بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المتزه في غزة جادى الآخرة سنة ١٣٥٨ (١٨ يوليو سنة ١٩٣٩)

فاروق

نصم حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء
محمد شاهر	محمد محمود

قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

ننشر بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ٧ "وزارة المعارف العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والتعليم العام" الباب الثاني "مصرفات عمومية" اعتماد إضافي قدره ٥٤,٠٠٠ ج. م (أربعة وخمسون ألف جنياً) لتسوية التجاوز في حملة اعتمادات الباب المشار إليه .

ل يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات البابين الأول والثالث من ميزانية الفرع نفسه .

مادة ٢ - نهي وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نصم بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المتزه في غزة جادى الآخرة سنة ١٣٥٨ (١٨ يوليو سنة ١٩٣٩)

فاروق

نصم حضرة صاحب الجلالة

وزير الأشغال العمومية	وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء
محمد رياض	محمد شاهر	محمد محمود

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

ننشر بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ القسم ١٢ "وزارة الزراعة" الباب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٣٤٠٠ ج. م (ثلاثة آلاف وأربعمائة جنياً) لشراء ٣٦ مذبحاً كانت تابعة لشركة الأسواق المصرية .

ل يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الوفورات العامة للميزانية .

مادة ٢ - نهي وزيرى المالية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نصم بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المتزه في غزة جادى الآخرة سنة ١٣٥٨ (١٨ يوليو سنة ١٩٣٩)

فاروق

نصم حضرة صاحب الجلالة

وزير الزراعة	وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء
محمد رياض	محمد شاهر	محمد محمود